قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محيي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

ⓒ جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة، ١٤٤٠هـ

ص ٤٥٦ ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

١- الأدب العربي - مؤتمرات ٢-اللغة العربية - مؤتمرات

٣- الأدب العربي - نقد مؤتمرات أ- العنوان

ديوي ٨١٠،٦٣ ١٤٤٠/٦٧٣٧

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

للتواصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

فهارس البحوث

الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد		١١
التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم	أ.د. محمد محمد العمري	١٣
فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	٣٥
تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث	د. حسن بن فهد الهويمل	٥١
التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	٨١
التراث والمعرفة والثقافة	أ.د. أحمد يوسف علي	٩٧
الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي		١١٩
التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل	أ.د. مصطفى أحمد غلفان	١٢١
مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية	أ.د. عز الدين المجدوب	١٧٣
قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة	أ.د. محمد صلاح الشريف	١٩٥
الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب	أ.د. محي الدين محسب	٢٦٣
حضور التراث في أعمال داود عبده	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	٣١٣
الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي		٣٥١
أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بآراء النقاد القدماء والمعاصرين	أ.د. محمدبن عبدالرحمن الهدلق	٣٥٣
مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	٣٦٩
تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي	أ.د. حسن محمد النعمي	٣٩٩
الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة	أ.د. محمد نجيب العمامي	٤١٣
تجربتي مع البلاغة العربية	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	٤٣١

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي (قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي) بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي والبلاغي ٢٠١٥/٣/٣١ - ٢٠١٥/٤/٢

حضور التراث في أعمال داود عبده

أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

جامعة الملك سعود- كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

داود عطية حسن عبده من علماء العربية المعاصرين الذين أخذوا علوم اللغة الحديثة في جامعات غربية، فقد ساعده الكتاب الذي ألفه لتعليم العربية لغير العرب أن يحصل على عرض من جامعة إلينوي - إربانا شامبين لتدريس العربية في تلك الجامعة ولدراسة علم اللغة حيث حصل على الماجستير والدكتوراه في علم اللغة من تلك الجامعة (١٩٦٤-١٩٦٩). وعلى الرغم من صدوره في درسه اللغوي عن ثقافته اللغوية الغربية استطاع أن يسخرها لخدمة درسه اللغوي من غير أن تطغى عليه، ومن غير فرض لأفكارها على العربية إلا بقدر ما يقتضيه الدرس، والدكتور داود عبده ليس متخصّصًا بالنحو التقليدي ولا بالتراث اللغوي القديم؛ ولكن له من الاطلاع عليها وله من المعرفة بدقائقهما ما أعانه على الموازنة بين معارفه اللغوية الغربية ومعارفه التراثية، ولذلك لا نفتأ نجد التراث حاضرًا في أعماله ودراساته، فهو من اللغويين الذين لم ينبذوا التراث ولم يدعوا تصريحًا أو تلميحًا إلى تركه، ولم تأخذه فتنة الوصفية التي استبدت بأعمال بعض اللغويين المعاصرين بل ناقشهم وجادلهم واستفاد في ذلك من اطلاعه على التراث العربي، كانت النصفة ديدنه، وتميز بوضوح العبارة، وبشدة الإيجاز، وببعده عن كثرة التنظير وطول الشرح، واعتمد في عمله على التمثيل، واستقصاء الاحتمالات الرياضية التي قد تثيرها المسألة، واهتم بإنارة النص بتعليقات تربط

بحوث مختارة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة) ١٤٤١/٣/٢٤هـ - ٢٠١٩/١١/٢٠م

المتباعدات وتفصل المجمل وتنبه على الفروع.

ولحضور التراث في أعمال داود عبده جملة من المظاهر:

١) الدفاع عن فكرة تراثية:

من أبرز أمثلة دفاع داود عبده عن التراث ما جاء في الفصل الأول "اللغويون العرب بين الوصف والتفسير" من كتابه: (دراسات في علم أصوات العربية)، وهو وإن دافع عن التراث ينبه إلى أنّ القدماء ليسوا محقّين في كلّ ما قالوا، وهو بهذا يظهر انعتاقًا من القديم ومن الجديد مع الانتفاع بخير ما فيهما من غير أن يجور شيء على شيء.

منطلق هذه الدراسة الإنصاف للقدماء الذين أخذ عليهم المنهج الفلسفي، وقد لاحظ أن المعاصرين بلغ فيهم تعصبهم للمنهج الوصفي حدًّا يكاد يجرد علم اللغة من علميّته بحصره في الوصف البحت الذي يحجب تفسير الظواهر اللغوية[1].

ولمّا كان الوصف منهج العلوم كلها رأى أن يحتج بمثال من خارج اللغة ليظهر أن الاقتصار على الوصف لا ينتج علمًا، فمثل بالموقف من ظاهرة سقوط تفاحة نيوتن المشهورة، فلو اقتصر على تقرير أنها تسقط عموديًا إلى الأسفل لما عرفنا قانون الجاذبية الذي هو ثمرة تتعدى الوصف المجرد للسقوط إلى تفسير علة السقوط، وهكذا في اللغة لا يكفي أن نعدد الأفعال بل لابد من تفسير التغيرات التي نلاحظها في ظواهرها[2]، وبيّن المؤلف عناية القدماء بالظواهر اللغوية حين تجاوزوا الشكل الظاهر للفظ إلى أصله المفسر لهذا الظاهر، قال "وفي رأيي أنّ اللغويين القدامى

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٧.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية،١: ١٧-١٨.

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة)
١٤٤٠/٧/٧هـ - ٢٠١٩/٣/١٤م

كانــت تعنيهــم مثل هذه الأمــور حين قالوا إن أصل قام: قَــوَمَ، وليس لأنّ الفعــل قَــوَمَ هذه (مــن تعليلات اللغوي كي يســتقيم أمر قــام مع الميزان فَعَلَ)[1]»[2].

وأيّــد صــواب مذهبهم بــأنّ الوصفيّ الذي يريد البقاء عند الشــكل الظاهر (قام) يلزمه تفســير الضمــة الطويلة (الواو) في المضارع (يقول)، ومثل ذلك يقال في (مدّ) بالتشديد الذي له صورة أخرى من غير تشديد (مَــدَدت). وعالم اللغة إما أن يجعل التشــديد أصلًا فيفســر الفك أو أن يجعل الفك أصلًا ويفسر التشديد، قال "وقد وجد قدماء اللغويين العرب ببصيرتهــم النفّــاذة أن الخيار الثاني وحده يعينهم على تفســير الحقائق اللغوية تفســيرًا مقبولًا"[3]. ومن يجعل التشديد أصلًا لن يستطيع تفسير اختــلاف الحــركات في المفكوك، قال "وأمــا من يتبنّ الــرأي الثاني، كما فعل قدماء اللغويين، فإنه يســتطيع تفسير الحقائق اللغوية السابقة على الشــكل التالي: الأصل في مدّ: مدَد، بفتحة بعد عين الفعل، وفي ودّ: ودِد، بكســرة بعد عين الفعــل، وفي حيّ: حيُب: بضمة بعد عــين الفعل"[4]، ولا حاجة لتفسير اختلاف العلل، وما يحدث أنها تحذف عند التشديد[5].

---

(١) هــذا قــول أنيــس فريحة «منهجــان لدراســة اللغة: الفلســفي التاريخــي والوصفي التقريــري»، الأبحــاث، الســنة١٤، ج٢، حزيــران ١٩٦١م، ص١٨٢. ومثلــه إبراهيــم السامرائي في (الفعل زمانه وأبنيته، ص١١٠).

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٨.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٩.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٩-٢٠.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠.

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة (التراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة) ٢٠١٨/٨/١٤ ١٤٤٠/١١/٢٧
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث

أظهر أستاذنا داود عبده غياب فهم بعض المعاصرين مثل إبراهيم أنيس لمذهب القدماء في أصل الفعل الأجوف الذي أنكر عليهم قولهم فيه بالإبدال محتجًا بأن هذه الصور المبدل عنها لم ترد، بمعنى أنه ليس لها ذكر في استعمال العربية في مرحلة من مراحلها[1]، والقدماء كما تيقن أستاذنا يعلمون أنها لم ترد، قال "ليس من شك في أن قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون أنّ معظم هذه الصور التي افترضوها لم ترد. بل إن لغويا عظيما كابن جني يردّ على هذا التساؤل"[2]، ونقل قول ابن جني الذاهب إلى أنه لا يزعم استعماله مدة من الزمن ثم أضرب عنه؛ بل لأن قياسه على الصحيح يقتضي أن يكون على هذه الصور المبدل عنها[3]، ويقفنا أستاذنا على أمثلة من الألفاظ التي حدث فيها إعلال وإبدال مبينًا ميزة القول بأن ظاهرها له أصل يفسره[4]، وفي الختام قال "وددت أن أوضح أنّ المنهج (الوصفي التقريري) ليس المنهج الأمثل في اللغة، وأنّ قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافًا عن المنهج اللغوي السليم، فافتراض أصل مختلف عن ظاهر اللفظ في مثل الأمثلة السابقة وتفسير تحوّل ذلك الأصل إلى الصورة الملفوظة تفسيرًا يستند إلى قوانين لغوية لا يدخلان في نطاق

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٧١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠-٢١.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٢-٢٥.

التأويلات الغيبية أو (المنطقية)، بل هما من صميم علم اللغة"[1].

ونجده في الفصل الثالث من الجزء الثاني (الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير) يمهد في بدايته بالإشارة إلى توقف الجهود العربية الحديثة عند الوصف مع أن الدراسات اللغوية الغربية تجاوزت مرحلة الوصف إلى التفسير كما في المدرسة التوليدية التحويلية[2]، وأشار إلى ما تثيره دراسة الظواهر اللغوية من أسئلة، ثم قال "إن القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة يجمعها كلّها محور أساسي واحد أدركه قدماء اللغويين العرب منذ أمد طويل، هو حاجة اللغوي لتقدير أصل (بنية عميقة) يختلف عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، واكتشاف القواعد الصوتية التي تحوّل ذلك الأصل إلى ظاهرة اللفظ. فليس هناك وسيلة- فيما أرى- للإجابة عن الأسئلة السابقة دون مثل هذا التقدير"[3]، ولذا يقفنا في هذا الفصل على جملة من الظواهر الصوتية لا يجوز الاكتفاء بوصفها.

١- واو المد وياء المد (الضمة الطويلة والكسرة الطويلة):

ينقل هنا قولين لإبراهيم أنيس[4] ولكمال بشر[5] رحمهما الله يذهبان فيهما إلى أن القدماء أخطؤوا في زعمهم وجود ضمة قبل الواو في مثل

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٥.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦٤.

(٤) أنيس، من أسرار اللغة، ص ٤٠.

(٥) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ١٠٧.

(بحوث مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفترة من ٢٩/٨/١٤٣١هـ إلى ٣١/٨/١٤٣١هـ) قراءات معاصرة للتراث اللغوي في ضوء اللسانيات الحديثة بحوث محكمة

(أقول)، وكسـرة قبل الياء في مثل (كريم)، وذهب بشـر إلى أنهما حركتان طويلتـان لفظًا ووظيفة، وأسـتاذنا لا يعاندهمـا في كونهما حركتين لفظًا بـل في عدّهمـا كذلك وظيفة، ويقول "ولسـت أشـك في أنّ القدماء كانوا على حقّ ... حين اعتبروهما ضمة+واو(ساكنة)، وكسرة+ياء(ساكنة) على التوالـي"[1]؛ ولكـن قول أنيـس متجه في نظري؛ لأن مفهوم السـاكن عند القدماء يختلف عن مفهومه عند أستاذنا، فالقدماء يرون المدود مسبوقة بحركات من جنسـها[2]، فواو المد مسبوقة بضمة، ويرون في الوقت نفسه أن واو المـد سـاكنة؛ لأنها في عرفهم حـرف لا حركة، وليس هذا الحرف متلـوًّا بحركة، وهـم يحكمون على البنية الظاهرة، ففي مثل (يقول) يرون أنّ أصله قبل الإعلال بالنقل (يقْوُل) ثم نقلت الضمة إلى القاف فصارت الواو سـاكنة ممدودة[3]. وهم يرون الألف مسـبوقة بفتحة وأنها سـاكنة أيضًـا مـع أن الألف لا تسـكن ولا تتبعهـا حركة كالواو أو الياء، وليسـت الألـف مـن (قال) أو (باع) مسـبوقة بفتحة عند أسـتاذنا؛ لأنها محصلة اجتمـاع حركتين قصيرتين، ولذلك كتب في الحاشـية[٤] أن الفتحة التي قبل الألف هي للألف الزائدة؛ لأن الألف الزائدة في الأصل همزة ساكنة، ومع هذا لا يمكنه القول إن الألف الزائدة في أصلها مسـبوقة بفتحة لأن

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦٥.

(٢) قـال ابن مالك في شـرح الكافية الشـافية (١: ٢١٢) «وحـروف الاعتلال حروف المد وهي: الألف ولا تكون إلا بعد فتحة نحو: (المرتضَى يرضَى). والياء الخفيفة بعد كسرة نحـو: (القاضِـي يقضِي). والواو الخفيفة بعد ضمـة، ولا يوجد ذلك إلا في فعل نحو: (يَزكُو) و(يَدْعُو)».

(٣) ابـن عقيـل، شـرح ابن عقيـل على ألفيـة ابن مالـك، تحقيق: محيـي الدين محمد عبدالحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠، ٢: ٢٩٤.

الألف ليست سوى مطل حركة بعد حذف الهمزة، أي لا يمكن تصور (ـَ ا) كما يمكن تصور (ـُ و/ ـِ ي). ومفهوم السكون عند أستاذنا أنّ الواو تكون ساكنة بعد الواو كسكونها بعد الفتحة في (قَوْل) بخلاف مفهوم القدماء، فهم يجمعون بين كون الواو مدًّا وكونها ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، ومن أجل هذا أعرب الكوفيون الأسماء الستة من جهتين فالاسم (أبوك) مرفوع بالضمة على الباء وبالواو أيضًا[1] على أنّ ما يذهب إليه أستاذنا من اختلاف الوظيفة عن اللفظ صحيح، وأن الواو في (يقول) أصلها قبل المدّ (يقُوْل) فالواو ساكنة سكونها في (قَوْل)، ولذلك وفق في احتجاجه بالقيمة العروضية أو النبرية للمدود (ع ـُ ـُ = ع ـَ و = ع ـُ د).

وبهذه الفرضية التي وضعها أستاذنا استطاع تفسير الاختلاف بين ألفاظ بنيتها واحدة مثل اسمي المفعول من الصحيح والناقص كما في (مدعوم) و(مدعوّ)، فهو يرى أن البنية الباطنة للفظ (مدعوم) هو (مَدْعُوْم): م ـَ د ع ـُ و م، ثم ماثلت الواو الضمة في البنية الظاهرة: م ـَ د ع ـُ ـُ م، أما (مدعوّ) فلم تتغير البنية الداخلية التي هي: م ـَ د ع ـُ و و.

ومعنى هذا أنّ الضمة المتلوة بواو ساكنة لا تصير واو مدّ أي ضمة طويلة إلا إن وليها صوت صحيح أو لم يلها شيء، أي كانت متطرفة، وينطبق هذا على بناء مفعول وفُعول وفَعيل، مثل: معدوم، علوم، عليم. ويفسر بذلك كون لام الفعل الناقص المنصوب (يدعوَ) أو المسند لألف الاثنين (يدعوان) غير مدّ، فالواو متلوة بفتحة قصيرة أو فتحة طويلة فلم تتغير؛ لأن التغير مرهون بتلوّ صوت صحيح أو تطرف.

وبهذه الفرضية يفسر سبب اختلاف فاء الفعل من مضارع المثال

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٥٤.

عن ماضيه في (يوضحُ/ أوْضح) فهي مدّ في المضارع وساكنة في الماضي، فالـواو في المضـارع (يوضحُ) مسـبوقة في الباطن بضمـة متلوة بصحيح فماثلت الواو الضمة:

ي ـُ و ض ـِ ح ـُ > ي ـُ ـُ ض ـِ ح ـُ

وهـذا يوهـم أن البنية الباطنة كما ذكر أسـتاذنا، وليسـت كذلك في نظري، بل هي:

(ي ـُـ ء ـَ و ض ـِ ح ـُ) أي بهمزة مفتوحة، ولكنها حذفت بفتحتها، فتوالـت الضمة والواو السـاكنة ثم تماثلتا، وجاء اسـتعماله في الضرورة الشعرية، نحو قول الراجز:

فإنَّهَ أهلٌ لأنْ يَؤْكَرَمَا[1]

ولو انتبه أستاذنا إلى ذلك لعزز به فرضيته. أما في (أوْضح) فلا تغير لأن الواو قبلها فتحة فلا تماثل هنا. وكذلك يفسر تغير الواو من (مِيزان) وثباتها في (وَزن)، فأصل (ميزان) مِوْزان ثم ماثلت الواو الكسرة (مِيْزان) ثـم ماثلت الياء الكسـرة، فالمراحل التي مرت بهـا ثلاث لا مرحلتين كما عند القدماء:

م ـِ و ز ـَ ـَ ن > م ـِ ي ز ـَ ـَ ن> م ـِ ـِ ز ـَ ـَ ن

وتنبه أستاذنا إلى أنّه قد يجادل أحد بالقول لم لا يكون المد (الحركة الطويلة) هي الأصل، وهذا ممكن؛ ولكن لذلك عقبات منها أنه لا مسـوغ لافتـراض بنيـة عميقـة ذات حركات طويلـة لكلمات مثـل: أوضح، وزن، يوحّـد، يواعـد، لأنه لا فـرق بين الظاهر والباطن فيها. لا مسـوغ لمجيء

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٩٨.

فـاء الكلمة حركـة طويلة لأنه لا يبدأ بحركة، لا قواعـد تحويلية لتحويل الحركة الطويلة المفترضة في الباطن إلى (حركة+ شـبه علة) في الظاهر، وإن كانت الكسـرة الطويلة في (ميزان) هي الأصل فلابد أن يكون الفعل هـو (يـزن)، وكذلك إن كانت واو المد في (موقن) هي الأصل فالفعل يجب أن يكون (أوقن)، وأزيد هنا أنه لا تفسير للمصدر يقين، وبين أنه لو أردنا تحويل أوقن إلى أيقن، ويزن إلى وزن لما وجدنا قاعدة صوتية فاعلة.

وقريـب من هذا حديثه عن حركـة الفعل الماضي الأجوف؛ إذ انطلق مـن رؤيـة القدماء، قـال "حاول اللغويـون العرب القدماء تفسـير معظم الظواهر اللغويّة التي تسـتحقّ التفسـير. وكانت لهم نظرات صائبة تتفق وأحدث النظريّات اللغوية. وكان ممّا حاولوا تفسيره العلّة الأولى في مثل قُلـتُ وطُلنـا وبِعتم وهِبتم"[1]. وما يسـتحق هو أنّ هذه الحركات ليسـت مقصَّـرة من الحركات الطويلة في قال وطال وبـاع وهاب، وهنا يعود إلى قـول العرب المؤيد لما يذهب إليه، قـال "لقد لاحظ القدماء أنه لا بدّ من أن يكون للضمّة في مثل قُلت وطُلت والكسـرة في مثل بِعت وهِبت، علاقة بالواو والياء الموجودتين في البنى العميقة للكلمات السابقة. فقد اعتبروا -وهـم على حـقّ في رأيي- أصل قال-يقـول: قَوَلَ-يَقْـوُل... وأصل باع-يبيع: بَيَعَ-يَبْيِع..وأصل طال-يطـول: طَوَلَ-يَطْوُل... وأصل هاب-يهاب: هَيِبَ-يَهْيَـب"[2]. ولكنـه مع هذا لا يوافقهم في أن ما حدث للدلالة على كون الفعل واويًا أو يائيًا، فهذا غير موفق؛ لأنه ليس نتيجة تطبيق قاعدة لغوية، وظواهر اللغة ليسـت وليـدة التفكير الواعي، ولو كان الأمر كذلك

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠١.

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن للغة العربية (قضايا اللغة العربية في التراث والمعاصرة) ١٤٤٠/٨/٧ - ٢٠١٩/٤/١١م

لما تساوت ذوات الواو والياء في: قال وباع، وقائل وبائع، وخِفتُ وبِعْتُ، وأقمت وأبنت، ويخاف ويهاب[1]. وأورد قول ابن جني في نقل حركة العين؛ ولكنه يأخذ عليه سكوته عن فتحة فاء الفعل[2]، ثم أورد قول الرضي الذاهب إلى أن الضمة أو الكسرة في قُلت وبِعت، ليستا للدلالة على الواو أو الياء بل للدلالة على البنية، ومع ذلك لا يختلف عن غيره، ولا يرى تفسيرات النحويين مقبولة[3].

يرى أن معالجة الموضوع في ضوء قواعد النبر قد يكون بديلًا. وهو يوافق القدماء في نقل الفعل من بنية مفتوحة العين إلى بنية مضمومة العين أو مكسورتها، ولكنه يخالفهم في أمر اختلاف (خِفْت) عن (قُلْت)، فلِمَ تركت مراعاة الأصل الواوي في (خِفْت) فلم يقولوا: خُفْت. ولم يقبل قول المبرد[4] الواضح في أثر حركة عين المضارع فما حركته الضمة أو الكسرة تراعى في الماضي وما حركته الفتحة ينقل الواوي منه إلى الضم واليائيّ إلى الكسر، ومعنى ذلك أن النقل خاص بما عين ماضيه مفتوحة.

وذهب في تفسيره إلى افتراض تحويل (خَوِفَ) إلى (خَيِفَ) وبهذا تثبت الكسرة، وذكر علة تجنب كسر فاء الفعل في غير المسند إلى ضمير الرفع، وهي خوف التباسه بالمبني للمفعول؛ إذ لو جعل مثل خِفْتُ فصار خِيف لما علم أفاعلٌ هو أم مفعول. وهو يرد هذا القول مع أن تجنب اللبس من أشهر علل العربية وأجدرها بالاعتبار. وبعد أن عرض لإعلال عين

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٢.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) المبرد، المقتضب، ١: ٩٨.

الأجـوف وأن العلتين القصيرتين تماثلتا فماثلـت الضمة الفتحة وماثلت الكسـرة الفتحة طَوُلَ> طال، وهَيِبَ> هاب، وهذا القانون العام؛ ولكن مع الإسـناد إلى ضمير الرفع يكون التأثير في التماثل للحركة الثانية، طَوُلَ> طُلْـت، وهَيِـبَ> هِبْتُ. ويعلل ذلـك بأن العلة المنبورة أشـدّ مقاومة للتغير مـن غيـر المنبورة، والنبر في طَوُلَ، وهَيِبَ علـى فتحة الفاء، أما في طَوُلْتُ وهَيِبْـتُ فالنبر على حركة العين؛ ولذلك صـارت طولْتُ ثمّ طُلْتُ، وهيبْتُ ثم هِبْتُ. ونبّه إلى أن الفعل المزيد مثل أطال وأقام وأبان وأهاب يخلو من ضمة أو كسرة لأنه على بناء أفْعَلَ.

وفي موضـع آخر يعالج أمر تعدد صور الصيغة الواحدة فيعدد أمثلة لا يكتفى بصورتها السطحية بل لابد من معرفة الصورة الباطنة أي البنية العميقة لها، وبهذا يتبين أن ما ظاهره الاختلاف باطنه الاتفاق، وأن مردّ الاختلاف في الظاهر أي البنية السـطحية له قواعده الصوتية، فالاسـم (أعـزُّ) هو على بنية (أكرمُ) (أَفْعَلُ) في الباطن ولكن بقاعدة التخلص من العلـة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين بالقلب المكاني أمكن نطق الصوتـين مرة واحـدة (أي أدغما)، وكذلـك للبنية العميقـة (فَعَلَ) صور سـطحية مختلفة عنها لتطبيـق القواعد الصوتية (فـالَ، فَعا، فعى، فعَّ) هي: قال، دعا، رمى، مدّ، وأشار بعد إلى توقف بعض اللغويين الوصفيين المحدثين في محاولة العرب القدماء تفسير اختلاف هذه الصور، فأنيس فريحـة يذهـب إلى أنّ (قَـوَمَ) من تعليـل اللغوي كي يسـتقيم أمر (قام) مـع الميزان (فَعَلَ)، وكذلك أنكر إبراهيم السـامرائي أن تكون ألف (قال) أصلها واو متحركة ولا في (باع) ياء متحركة، قال أستاذنا "ولا أدري كيف يسـتطيع أيّ لغوي تفسـير العلاقة بـين قال وباع من جهـة ويقول ويبيع

وقول وبيع من جهة أخرى دون افتراض أن أصل قال قَوَلَ وأصل باع بَيَعَ. ومثل هذا يقال في العلاقة بين دعا ويدعو ودعوة إلخ. ولا أشكّ في أنّ القدماء كانوا على حقّ في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللغوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي اقترحوها لمثل هذا التفسير (قاعدة انقلاب الواو والياء ألفا، مثلا)"[1].

ويدخل في هذا حديثه عن أداة التعريف، فيستعرض آراء القدماء في أداة التعريف كما ينقلها من ابن هشام[2]، وهي أربعة:

١-الأداة همزة أصلية وفتحة ولام: ء ـَـ ل، وهو قول الخليل وتابعه من المحدثين كمال بشر[3].

٢-الأداة همزة زائدة وفتحة ولام: ـَ ل، ونسبه ابن مالك لسيبويه، وعليه من المحدثين تمام حسان[4].

٣-الأداة لام فقط: ل، وهو قول سيبويه وتابعه ابن جني.

٤-أداة التعريف همزة: أ، وهو قول المبرد.

ورد أستاذنا قول الخليل، على الرغم من انسجامه مع النظام الصوتي للكلمات العربية، بأن الهمزة تسقط في الدرج وليس هذا شأن همزة القطع المتحركة، واعتذر القدماء للخليل بأنها تحذف تخفيفًا، ولكن يبقى أن الفتحة غير ملتزم بها ففي الدرج تكون الحركة قبل لام التعريف كسرة

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٨٦.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص١١٢.

(٣) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١: ١٦٨.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٤١.

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٧/٧/١٤٤٠هـ ١٤/٣/٢٠١٩م

بحوث محكمة

(قالتِ الْبِنتُ).

وأمـــا القول بأن الأداة فتحة فلام فمعانـــد للتركيب الصوتي لكلمات العربية التي تبدأ بصامت لا علة (حركة).

وأما القول بأن اللام أداة التعريف فيعده أستاذنا أصح الأقوال على الرغم مما يمكن أن يعترض به عليه، فقد يقال إنّ كلمات العربية لا تكون مـن صحيح ســاكن، ويرد على ذلــك بأن أداة التنكير وهــو النون صحيح ســاكن، وقد قرر هذا ابن جني، وقد يعترض بوجود فتحة لا كســرة قبل الــلام للنطــق بها خلافًا للنظام العام، وقد ذكر بعض تفســيرات القدماء المنطلقة من إرادة الخفة وردها، وذهب إلى أن الأصل هو الكســر؛ ولكن الفصحى اختارت الفتح متابعة للهجة قديمة تفتح كما اختارت فتح حرف المضارعــة مــع أنّ لهجات مثل قيس وتميم وربيعة وأســد تكســر، وبعض اللهجــات الحديثة تكســر حــرف المضارعــة والهمزة قبــل لام التعريف، وتفســير أستاذنا مقبول وربما يســتأنس بلهجة الكويت التي استغنت عن الهمزة وكسرت لام التعريف (لِكْويت). ولعل عدّ أداة التعريف حرفًا واحدًا هو ما جعلهم يلحقونه في الكتابة بما بعده فلو كان حرفين لفصل.

وأمــا قول المبرد فمردود بأنه لا تفســير لوجــود لام بعد الهمزة، ولا يكفي القول إنها اجتلبت لدفع التباسها مع همزة الاستفهام، ولم اختيرت الهمزة وحدها، وإضافة إلى ما قال أســتاذنا يقال إنه لا تفســير لسقوط الهمزة في الدرج وبقاء اللام، فلو كانت أداة تعريف ما سقطت.

ويرى أستاذنا أن قول سيبويه أقرب الأقوال إلى الصحة؛ لأنه يفسر غيــاب الهمزة في الــدرج، ووجود الكســرة لا الفتحة في الــدرج للتخلص

بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي (التراث اللغوي والحديث) ٨/٨/١٤٣٠هـ

مــن البــدء بصحيحين متواليــين[1]، وقد وفق أســتاذنا في عرض الأقوال ومناقشتها وترجيح قول سيبويه.

٢-مخالفة الفكرة التراثية

يحضر التراث في دراسة داود عبده ليقف منه موقف الناقد البصير الذي يضع بديلًا لغويًا عصريًا ســائغًا، ولكن نقده التراث مجلل بالتقدير للتراث فلا يعدوا المخالفة العلمية المشروعة، ومن ذلك ما جاء في الفصل الثالث: "العلة الطويلة علّة واحدة أم علّتان قصيرتان متواليتان؟" من كتابه الذي أشير إليه سابقًا.

يميــل أســتاذنا إلــى عدّ العلــة الطويلــة في مقابل علتــين قصيرتين كمــا عدّ الصحيح المضعــف صوتين صحيحين، ويناقــش في هذا الإطار تفسير اللغويين القدماء للفعلين (قال/ باع)، قال "لننظر أولًا إلى ظاهرة (الإعلال) في كلمات مثل قال وباع. يقول النحويون إن قَوَل تصبح قال وبَيَع تصبــح باع بإبدال الواو والياء فيهما ألفًــا[2]؛ ولكنّ النحويين لا يخبروننا عمّا يحدث للفتحة الســابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما في أمثال الكلمات الســابقة"[3]. والقدماء، في رأيي، لا يلزمهم ســوى تفسير ذهاب الفتحة اللاحقة، أما الســابقة فهــي في مكانها؛ لأنهم يذهبون إلى أن كلّ مدّ مسبوق بحركة من مثله، فقبل الألف فتحة، وقبل واو المدّ ضمة، وقبل ياء المدّ كســرة، وأســتاذنا يعرف هذا معرفةً؛ ولكنه غفل عن ذلك، ما لم يكن له وجهة لم أتبينها.

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٠٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١: ١٤٧.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٤٧.

ويعاند قولَ النحويين أيضًا كون الألف تختلف سماتها الصوتية عن الواو[1]، ويقترح تفسيرًا يراه أفضل، وهو أن الواو حذفت لما وقعت بين العلتين القصيرتين، وأنه بتوالي العلتين صارتا علة طويلة (ألفًا)، ثم يضرب أمثلة أخرى لتطبيق هذه القاعدة[2]، ولعلي أخالف أستاذي بعض المخالفة فالتفسير في (قال) ونحوها هو أن المقطع الواوي حذف برمته ثم مطلت الفتحة القصيرة لتكون طويلة تعويضًا عن المحذوف. وهذا أعم ولا يحتاج إلى القول بمماثلة الحركات في مثل الفعل طال (طَوُلَ) أو نام (نَوِمَ) أو يسعى (يَسْعَيُ).

ومن ثمرات عدّ العلة الطويلة علتين قصيرتين أنه يمكن توحيد علامة جزم المضارع فالعلامة هي حذف ما ينتهي به من علة قصيرة فالأفعال التي تنتهي بضمة ستحذف، والذي ينتهي بواو المدّ أي بضمتين ستحذف منه ضمة أيضًا:

ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ > ي ـَ ك ت ـُ ب

ي ـَ د ع ـُ ـُ > ي ـَ د ع ـُ [3]

ولست أخالف أستاذي في عدّ الألف في قيمة حركتين؛ ولكني أخالفه في كيفية تكون ذلك، فهو يرى تجاور الفتحتين هو الذي آل إلى ألف، وأرى أن الألف كانت بسبب المطل، وهو أعم في رأيي، يؤيد ذلك ما نجده في اللغة من ظاهرة تسهيل الهمزة، مثل تحول (رأْس) إلى (راس)، فهو بسبب حذف الهمزة ومطل الفتحة التي بعد الراء:

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٤٨.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٤٨-٤٩.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٤٩.

بحوث محكمة مقدمة في قراءات معاصرة في التراث اللغوي (المنهج الحديث)
م ٢٠١٠/٨/٣١ - ٢٠١٠/٨/٨

رَ ـَ ء س> رَ ـَ ـَ س

ومما يخالف فيه عن القدماء تفسيره للتخلص من لقاء المد بحرف ساكن، قال "ما الذي يصيب الفعل المضارع الأجوف المجزوم مثل لم يقُلْ ولم يبِعْ؟ هل هو تقصير لعلّة طويلة (ضمّة طويلة وكسرة طويلة) أم حذف لشبه علّة (واو وياء)؟ إنّ اللغويين العرب اعتبروه حذفًا للواو والياء كما هو معروف[1]، فهل هم في هذا على حقّ؟[2]. وأما أستاذنا فيرى أن العلة الطويلة قصّرت فصارت علة قصيرة، وبين أن هذه الظاهرة عامة ليست خاصة بالفعل المضارع المجزوم، والقدماء أشاروا إلى ذلك في معالجتهم التقاء الساكنين، فذهبوا إلى حذف حرف المد إن تلاه حرف ساكن ما لم يكن سكونه للوقف، ولا خلاف بين أستاذنا وما قرره القدماء سوى بما تقدم من عدهم تخلّف العلة حذفًا وعده إيّاه من قبيل تقصير الحركة، وقد مثّل بأمثلة مختلفة منها إسناد الفعل الأجوف إلى ضمير متحرك (أراد+تُ> أردتُ) وأوضح منه (أمال+تُ> أمَلْتُ)، وتوالي المد ولام التعريف (في الْبيت)، والنحويون يميزون بين ما يحذف لفظًا وما يحذف لفظًا وخطًّا، ورأى أستاذنا أنّ ذهابهم إلى الحذف هو بسبب تأثرهم بالكتابة مستدلًا بأن "مما يشير إلى هذا أن ليس هناك من يتحدّث عن (حذف حرف العلة) في مثل (في اقتصاد) حيث تلفظ كلمة (في) (فِ): فِقْتِصاد، وأخا الولد حيث تلفظ كلمة (أخا) أخَ: أخَلْولد"[3]، والحق أنّ القدماء تحدثوا عن ذلك كما نجد عند المبرد، قال عن حروف المدّ "وتحذف

(١) أبوالفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ٢: ٢٦٠.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٣.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٥-٦٦.

لالتقـاءِ السـاكنين فِي المَوَاضِع الَّتِي تحرّك فِيهَا غَيرهَـا نَحْو قَوْلك (هَذَا الْغُلَـام) و(أَنت تغزو الْقَوْم) وَ(تَرْمِي الْغُلَام)، وَلَو كَانَ غَيرهَا من السـواكن لحرِّك لالتقاءِ الساكنين نَحْو اضربِ الْغُلَام وقلِ الْحق"[1].

وبـين في نهاية الفصل أن قانون تحويـل العلة الطويلة إلى قصيرة لا يطبق إن كان (السكون) طارئا على الكلمة، وهو أمر قرره القدماء فذهبوا إلى قبول التقاء الساكنين عند الوقف[2]، وفي الختام استطراد متعلق بهذه المسـألة، وهو الاستدلال على أن النحويين لم يخترعوا حركات الإعراب، قال "ويتضح من مناقشـة هذه الظاهرة اللغوية أمر في غاية الأهمية، هو بطـلان الزعم القائل إن حركات أواخر الكلمـات من اختراع النحاة. فلو صح هذا لما كان هناك تفسير لعدم تقصير العلّة الطويلة في مثل بابٌ أو جميـلٌ أو صبـورٌ"[3]. إذن بقيت العلة طويلة؛ لأن السـكون طارئ للوقف، فلم تطبق قاعدة التقصير؛ ولو كان السكون أصليًا وليس ناتجًا عن حذف الحركة للوقف لوجب تقصير المدود في المثل المذكورة.

ومما خالف فيه القدماء حديثه حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية فهو يعالج مسـألة التخلص من البدء بحرف سـاكن، وهـو مـا عبر عنه بالبـدء بصحيحين رعايـة منه دقة التعبيـر الصوتي، وعالج ثلاث مسـائل: حركة همزة الوصل، وصياغة فعل الأمر، والأفعال (الخماسية) يقصد البالغة في عدتها خمسة أحرف بالزيادة.

ذكـر تفريق القدماء بـين همزتي الوصل والقطع بـأن همزة الوصل

(١) المبرد، المقتضب، ١: ٢١٠.

(٢) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط،ص ٥٦.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٦٦.

بحوث محكمة مقدمة في مؤتمر اللغة العربية والتراث اللغوي (التراث والمعاصرة) في الفترة من ٧-٨/٨/١٤٣١هـ الموافق ١٩-٢٠/٧/٢٠١٠م

تهمـل في درج الـكلام[1]؛ ولكنهم أشـاروا إلى كلمات حذفـت من أوائلها همـزة القطع فضارعت ذوات همـزة الوصل[2]، ثم بيّن أنّ هناك مميزات لهمزة الوصل منها كونها تظهر في الفعل الماضي وتهمل في الفعل المضارع لبدئـه بأحرف المضارعة المتحركة (انْطَلـقَ: يَنْطَلقُ) ، وهي إن ظهرت في اسـم تخلفت في تصغيره لتحريك أوله بالضمة ضرورة (اسْـم: سُمَيّ)[3]، وهـي كذلك تهمل في الكلمات التي اتصلت بها همزة الاسـتفهام (أنْطَلَقَ الصاروخُ؟)[4].

أما همزة القطع المحذوفة في مثل (منَ بوك، قدَ فْلحَ) فتبقى الحركة التـي كانت بعدها وحالت بين الصحيحين فلم تدْعُ الحاجة لإقحام حركة للتخلص من الساكنين[5].

خالـف أسـتاذنا القدماء، قال "وقـد اعتبر معظـم اللغويين القدماء لفـظ هـذه الكلمات حين ترد في أوّل الكلام المنطـوق (محالًا)[6] أو (غير

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٣-٧٤.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٤.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٤.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٥.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٥-٧٦.

(٦) الأنبـاري، الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة،١٩٦١م، ٢: ٧٣٨.

ممكن)[1] أو (ليس في الوسع)[2] واعتبره بعضهم (متعسّرًا لا متعذّرًا)[3]، وهم في كلّ ما سبق على خطأ. وقالوا إنّ المتكلم يستعين على لفظها في هذه الحالة بهمزة و(حركة) يضيفهما في أوّلها. وبهذه الإضافة يزول الاختلاف بين التركيب الصوتي لهذه الكلمات والتركيب الصوتي للكلمات العربية الأخرى"[4]. وهو يرد قولهم بأن البدء بالساكن محال أو متعسّر محتجًّا بوجوده في بعض اللهجات المعاصرة وبعض اللغات الأخرى[5]، وهو محق في مذهبه هذا، ويخالف كمال بشر في قوله بأن الصوت الذي يظهر في مثل (استخرج) ليس همزة بل نوع من التحريك يسهل النطق، فأستاذنا لا يرى فرقًا بين (انْكسر) و(إنّ كسر)، ولذا يؤيد مذهب القدماء بأنها همزة وعلة بعدها (كسرة)، ويؤيد قوله بتحويل الكلمات الدخيلة التي تبدأ بساكن إلى كلمات ذات همزات مثل إكليل، فهي في أصلها تبدأ بكاف فلام[6].

وهو يرى أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالقدرة على النطق بصحيحين متواليين؛ ولكن اللغات تختلف في تشكيلاتها الصوتية، ولا يستبعد أنها كانت في طور من أطوارها تبدأ بصحيحين متواليين، ثم صار

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٥٣، وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٠، ٥٧، ٥٨، ١٢٥، ٣٢٥.

(٢) ابن يعيش، شرح شافية المفصل، ٥: ٣٠٩.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٧٣٧.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٧.

(٥) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٨.

(٦) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٨.

طـور أضيفت فيه العلـة أو العلة والهمزة[1]. وأحسـب أنّ لهجات العرب القديمة كان منها ما يبدأ بالسـاكن ومنها ما يتخلص من البدء بالساكن؛ ولكن العربية المشتركة اختارت التخلص من الساكن والدليل أن الحالتين مستمرتان في لهجات الجزيرة إلى اليوم (مَحمد/ امْحمد).

وعلـى الرغم مـن موافقته للقدماء يزيد بذكـر الكيفية التي أحدثت الهمـزة، فالأصل عنـده أن يتخلص من البدء بصحيحـين متواليين البدء بحركـة؛ ولكن من الناحية العملية لا يبـدأ العربي بعلة، ولبيان ذلك عدد أستاذنا ثلاث طرائق للبدء بعلة أول الكلمة وما يهمنا هو الطريقة الثانية التي يسبق نطقَ العلة وتذبذبَ الوترين الصوتيين انغلاقُهما وتجمعُ الهواء فانفتاحُهما بانفجار هو ما يسـمع همزةً، وهـو يرى ملاءمة ذلك للعربية لكثرة بدء كلمات في العربية بهمزة. واستدل بتجارب سلمان العاني الدالة على أن بعـض المتكلمين عنـد نطق العلل تسـبق بهمزة. وأشـار إلى أن إضافة الهمزة أو حذفها غير ملحوظ لأنه لا يؤثر في المعنى[2].

والخلاف بين قول أسـتاذنا والقدمـاء في تراتبية الإقحام، فالقدماء يـرون الهمـزة أدخلت ثم الكسـرة للتخلص من السـاكنين، وهـو يرى أن الكسـرة اجتلبت ثم أتي بالهمزة، وقوله يلحق هذه الظاهرة بظاهرة أعمّ هـي ظاهرة التخلص من التقاء السـاكنين، فهـذا الالتقاء هو في حقيقته وقف فبدء بحرف ساكن، وسيان بين كون الصوت الساكن مبدوءًا وكونه مستأنفًا، وأما الهمزة فهي العماد الذي لابد منه لنطق الحركة[3].

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٧٩.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٠-٨٢.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٢.

ومن هنا مضى أستاذنا إلى بيان حركة همزة الوصل مبينًا خلاف القدماء في ذلك؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيها متابعة حركة عين اللفظ (اِضْرِبْ، اُدخُلْ)، وذهب البصريون إلى أن الأصل فيها الكسر، وإنما تُضَمّ في مثل (اُدْخُلْ) تجنبًا لثقل الانتقال من كسر إلى ضم، بدليل بقائها مع فتح العين (اِذْهَبْ). وقد أثني أستاذنا على عمق وعي القدماء اللغوي، وأنه منسجم مع مفاهيم أكثر المدارس اللغوية الحديثة وهي التوليدية، وهو قولها ببنية عميقة أو تحتية، ومفهوم العمومية حيث وحدوا الحركة المتوسل بها لنطق صحيحين متواليين بدئ بهما أو ثلاثة متوالية في الدرج[1].

وعاد لمناقشة قول كمال بشر في هذه الحركة مخالفًا إيّاه ذاهبًا إلى عدم التفريق بين كسرة همزة الوصل وكسرة التخلص من التقاء الساكنين[2].

ولما كان فعل الأمر قد يبدأ بصحيحين متجاورين توقف عند صياغته مبينًا خلافًا قديمًا بينهم هو المذهب البصري الذاهب إلى بناء فعل الأمر ابتداءًا وأخذه من الفعل الماضي كما أخذ الفعل المضارع، والمذهب الكوفي الذي يراه معربًا؛ لأنه مقتطع من المضارع المجزوم، وينقل المراحل المترتبة على القول الأول كما تظهر في بعض كتب صرف حديثة ثم يعرض للمراحل المترتبة على القول الآخر الذي يراه موافقا للتوليدية، وصوغ الأمر وفاقًا لذلك يعتمد على حذف حرف المضارعة وحركته، فإن بدئ الفعل بساكن اجتلبت له همزة الوصل المكسورة (يَضْرب> ضْرب> اِضْرب)، واستطرد

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٢-٨٣.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٥.

إلـى حالة صياغة الأمر مـن الثلاثي المزيد بالهمزة (أَفْعَل) فمضارع هذا الفعـل تحذف منـه الهمزة (يُفْعِلُ) ولكي تكون قاعـدة صياغة فعل الأمر صحيحة لابد من اعتبـار هذه الهمزة المحذوفة، وبتعبير التوليدية يصاغ الأمـر من البنيـة العميقة للفعـل لا الظاهرة، أي من المضـارع (يُؤَفْعِل)، بحـذف حرف المضارعة والحركة فينشـأ فعل الأمـر: (أَفْعِلْ)، وهو فعل بـدأ بمتحرك، أي لـم يتوال صحيحان يقتضيان اجتـلاب همزة وحركة، ويشـير أسـتاذنا إلى أن القواعد الصوتية المطبقة على فعل الأمر قواعد لغويـة عامة، وهـو يضرب أمثلة تفصيلية لطائفة مـن أفعال الأمر، منها مـا لا يحتـاج إلـى همزة وصل، ومنها مـا يحتاج إليها، وقـال بعد عرض طريقتي صياغة الأمر "وهذا الخيار الثاني الذي يفضّل القاعدة الأعمّ[1] هـو ما اختـاره اللغويون العرب القدماء. اقرأ قـول صاحب المفصل[2] في صياغة فعل الأمر تجد أنّه مطابق في جوهره لمفاهيم المدرسـة التوليدية تمـام المطابقـة"[3]. ولم يفت أسـتاذنا أن يمثل لفعل جـرى على التخلص من سـكون أوله؛ لأنه همزة، وهو الفعـل (أُكُلْ>كُلْ)، وقال إنه طبقت عليه قاعدة حذف الهمزة (الساكنة) في بداية الكلمة، وقوله هذا يوهم بأن هذا مطرد، والحق أنه مسـموع في أفعال بأعيانها كثر اسـتعمالها وهي (أكل: كُلْ، وأخذ: خُذْ، وأمر: مُرْ)، ولكنها لا تحذف ابتداءًا من أفعال مثل (أسر، أذن، أتى، أسـف) بل تجتلب لها همزة الوصل، ثم تجرى قاعدة التخلص

(١) اسـتعمال الأعـم نعتًا للقاعدة خطأ؛ لأنه مخالـف للمطابقة، فالمنعوت مؤنث والنعت مذكر، والصواب: (القاعدة العامة) أو (أعمّ قاعدة).

(٢) انظر: الزمخشـري، المفصل في صنعة الإعراب، علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م. ص٣٣٩.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩٠.

من الهمزة لاجتماع همزتين: متحركة فساكنة، وفات أستاذنا الإشارة إلى أن الأمر من (سأل) الذي تجوز صياغته بحذف الهمزة، فيصير أوله متحركًا فيستغنى عن همزة الوصل (يسْأَل> سْأَل> سَلْ)، وهذا أمر سماعي خاص بالفعل (سأل) فلا يستعمل في (صئب، رأسَ، فأسَ، مأسَ)، وفاته الوقوف على الفعل (رأى) فالأمر منه (رَه) لأن مضارعه تحذف منه الهمزة اعتباطًا (يَرى)، ولعل اهتمام أستاذنا بالقاعدة العامة جعله لا يلتفت لهذه الشواذ المعتمدة على السماع، وما كنت سأذكرها لولا أنه عرض للفعل (أكل)[1].

ويعرض أستاذنا لما سماه الأفعال الخماسية والسداسية، وهو ما يعبر عنه الصرفيون المتأخرون بالمزيد بحرفين وبالمزيد بثلاثة أحرف، وقال "أجمع اللغويون العرب ... على أنّ الهمزة والعلة التي تليها في أول الأفعال الخماسية والسداسية نحو اِنكسر واِستقبل ليستا جزءا من الكلمة وإنما تضافان إليها توصّلًا إلى النطق بالساكن"[2]؛ ولكنه يقول بعد ذلك ما قد يفهم على أنه تناقض "وهنا تبرز مشكلة لم يتعرّض لها أحد من قبل -فيما أعلم- وهي أن الأفعال الخماسية مثل (انكسر واقتصر واصفرّ) ليست في حقيقة الأمر خماسية بل رباعية؛ لأن (همزة الوصل) ليست جزءًا منها، فهي إذًا (نْكَسَرَ وقْتَصَرَ وصْفَرَّ)؛ ولكنها تختلف عن الأفعال الرباعية الأخرى في أنّها تبدأ بـ(ساكن)"[3]، وما ذهب إليه هو عين ما قرره سيبويه، قال "ولا تلحق النون أولًا إلّا في (انْفَعَلَ)، وتلحق التاء

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٨٦-٩١.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩١.

بحوث محكمة مقدمة في قضايا التراث اللغوي والبلاغي
قراءات معاصرة للتراث اللغوي (المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي ومناهج البحث فيه)
٢٠١٨/٣/١٤ - ١٤٣٩/٦/٣١ هـ

ثانيــة ويســكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصــل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَــلَ يَفْتَعِــلُ) في جميع ما صرفت فيه (انْفَعَلَ) ... وتلحق الســين أولًا والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء"[1].

والجديــد في الأمر ملاحظة أســتاذنا مخالفة هــذه الأفعال الماضية لغيرها من الأفعال بأن بدأت بحرف ســاكن وهو يرى أن ليس من تفسير ســوى أن الماضي أخذ من المضارع لا العكس، وهي مســألة فصّل القول فيها في كتاب آخر هو (أبحاث في الكلمة والجملة)[2].

وانطلاقًا من ذلك يعيد علة سكون أوائل الأفعال الماضية أو تحركها إلــى البنيــة المقطعيــة للمضارع الذي أخــذت منه، فـ(يُســالم) الذي منه (سالمَ) يختلف مقطعيًّا عن (ينكسر) الذي أخذ منه (انكسر):

يُسالِمُ ي ـُ/ س ـَ ـَ/ ل ـِ/ م ـُ

ص ع/ ص ع ع/ ص ع/ ص ع

يَنْكَسِرُ ي ـَ ن/ ك ـَ/ س ـِ/ ر ـُ

ص ع ص/ ص ع / ص ع/ ص ع

إذن فأفعال تبدأ بمقطع ص ع، وأفعال تبدأ بمقطع ص ع ص، وهذا فــرق تميزه، كما قال، الأذنُ، وعليه أســس اختلاف العلة التي تلي حرف المضارعة[3]، وعلق في الحاشية بما يؤيد ذلك من ملاحظة خطأ شائع في تحريــك حرف المضارعة من المزيد بالهمزة فســقوطها من المضارع أخل

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٤.

(٢) انظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص٤٣-٥١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ٩٢-٩٣.

بتركيبهـا المقطعـي بتحوله من قصير مفتوح إلى مغلق (ص ع> ص ع ص) فهم قد يفتحون ياء الفعل (يُكرم) ولا يفتحون ياء (يُسافر)، فعدة أصوات (يكـرم) بعد حذف الهمزة هي عدة الفعـل (يَذهب)، وأقفل المقطع الأول بالكاف كما أقفل المقطع الأول من (يذهب) بالذال، فعومل معاملته[1].

ومن ذلك حديثه عن القلب المكاني ووزن افْتَعَلَ؛ إذ قدّم أسـتاذنا بين يدي درس هذه الظاهرة بتسـجيل ملاحظة علمـاء العربية القدماء هذه الظاهـرة[2]، كما في (جبذ) عن (جـذب) أو (طَأْمَن) عن (طَمْأَنَ)، وتكون بـين صوتـين متجاورين وقد تكون بـين متباعدين كمـا في (اكرهفّ) عن (اكْفَهَـرَّ)، وذكـر بعض المثل مـن العامية أيضًا. ثمّ يبـدي ملاحظة مهمة منطلقة من إهمال النظام الكتابي العربي للعلل القصيرة (الحركات) وهي إهمـال القدمـاء لأمثلة القلب المكاني بين الصحيح والعلة أي بين الحرف والحركة[3]، وأشار إلى أنهم لم يغفلوا عن هذه الظاهرة بل ذكروها ولكن خارج إطار القلب المكاني، ومن ذلك ما يقتضيه الإدغام في مضارع الفعل المضعف، نحو (يمدُّ):

ي ـَ م د ـُ د ـُ > ي ـَ م ـُ د د ـُ = يَمُدُّ[4]

ويفسر هذا في إطار قانون (الحدّ الأدنى من الجهد) وهو ما عرف في التراث بالتخفيف، وهو هنا اختصار لنطق صوتين في لقاء واحد لأعضاء النطق، وهو ما يقتضي في الغالب حذف حركة كما في ماضي الفعل يمدّ:

---

(١) الحاشية ٤٢ في دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٠٢.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٣.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٤.

(٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٤٣-١٣٥.

بحوث محكمة مقدمة في قراءات معاصرة للتراث اللغوي (التراث العربي ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م/٨/٨)

مَـدَدَ> مَـدَّ. ولكن هذا القلـب لا يعمل إن خالف قانـون الحد الأدنى من الجهد فلا يكون في الفعل المتصل بنون النسـوة (يمددن): ي ـَ م د ـُ د ن ـَ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تجاور ثلاثة أصوات صحيحة [أي التقاء سـاكنين] وهـو ممتنـع في العربية، ومـا ورد خلاف ذلـك في لهجـات عربية نادر.

وانتقل لبيان قياسـية القلب المكاني مشـيرًا إلى تقرير القدماء كونه سماعيًّا لا قياسيًّا، وبيّن أن هذا صحيح إن كان القلب بين صحيح وآخر، وأما بين صحيح وعلة فهو قياسيّ[1].

وبعد هذا الشرح الواضح لظاهرة القلب المكاني بين الصحاح أو بين الصحـاح والعلل (الحركات) خصص القول عن الفعل على وزن (افْتَعَلَ). فهـو يـرى أن الأفعال هي نتيجة قلب مكاني: تْفَعَلَ> فْتَعَلَ، واسـتدل على ذلك بأدلة هي:

١-أن أمثلـة هذا البناء في لغات سـامية كالعبريـة والآرامية تقدمت التاء على الفاء، مثل (افتقد) في العبرية: (هتبقد)[2] hitpaqad.

٢-تقـع أحـرف الزيادة أكثـر ما تقع قبل فـاء الفعل: أفْعَـلَ، اِنْفَعَلَ، تَفاعَلَ، اسْتَفْعَلَ.

٣- المماثلة بين الصحاح في العربية خلفية أي يؤثر التالي على الأول كما في تثاقل> اثّاقل، متْزمّل> مزّمّل.

وهذا مشهور في كتب الصرفيين والقراءات.

وينطلـق من هـذه المقدمة إلى القـول إنه لـولا أن (افْتَعَلَ) في أصله

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٢٧.

(٢) البـاء صـورة صوتية للفاء، ولذلك عدل في قواعد العبرية لبيان أبنية الأفعال من فَعَلَ إلى قَتَلَ.

اتْفَعَلَ لصار الفعل ازتهر استهر أي بهمس الزاي؛ ولكن الفعل تحولت فيه التاء إلى مقابلها المجهور ازدهر، وهذا يدل على تأثير الزاي وأن المماثلة سبقت القلب:

اتزهر> ادزهر، ثم: ازدهر.

ولا ينطبق هذا على (اتّخّذَ، واتّحدَ) لأن فاء الفعل حذفت وعوض عنها بتضعيف الفاء.

وقال أستاذنا «والقلب المكاني في وزن اتفعل شمل جميع اللهجات العربية، ومنها اللهجة المصرية ولعلّه حدث في العربية الأم (Proto Ar - bic) أي اللغة التي تفرعت منها اللهجات العربية المختلفة»[1]، وهو يعني أن البناء الأصلي الذي فيه التاء قبل الفاء مستمر في جميع لهجات العرب الحديثة، وليس هذا صحيحًا فلهجات الجزيرة مماثلة للفصيحة فالتاء بعد الفاء، فهم يقولون احترف، ابتعد، ابتلش، ارتعد.

وقال إنه يخالف عبدالرحمن أيوب الذي يرى (اتفعل) في المصرية منقلبًا عن (افتعل) الفصيح، لأنه لو كان كذلك لقيل في انتظر اتنظر وفي انتخب اتنخب، وأما أمثال اتشهر واتعدل واتمنع فهي من قبيل إبدال النون من انفعل تاءًا؛ فالأصل انشهر وانعدل وانمنع، والدليل على ذلك أن معناها معنى الفعل المطاوع على بناء انفعل وهو فعل انعكاسي يماثل الفعل المبني للمفعول في دلالته فاتشهر بمعنى شُهِر، واتعدل بمعنى عُدِل، واتمنع بمعنى مُنِع[2].

ولم يبين أستاذنا علة عدول العربية من البناء اتفعل إلى افتعل، وهو

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٩.

(٢) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٣٩-١٤٠.

بحوث مختارة مقدمة في المؤتمر الدولي التراث اللغوي والبلاغي في ضوء قضايا معاصرة (التراث اللغوي في العالم) ٢٠١٨/٣/١٤ - ٢٠١٨/٨/٨

يحدث في الســامية الأولى إن كانت الفاء من أصوات الصفير ولعل ذلك عمّم[1].

ومن حضور التراث مناقشــته أقــوال النحويين في موضوعه "ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟"، أشار هنا إلى أن معظم النحويين يعدون ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة ضمائر متصلة بالفعل، ويسأل هل الفرق بين تلك والضمائر (هي وهما وهم وهن) الاتصال وحده؟ وقال إن هذه المتصلة مثل تاء التأنيث في (ذهبَتْ)، وكان يجب ضمها إلى الضمائر لتطرد القاعدة؛ ولكنهم عدوها علامة والفاعل ضمير مســتتر، فهل أصابوا في عدها علامة أم أصابوا في عد الضمائر المتصلة ضمائر لا علامات؟[2]. وقبل جوابه بيّن علة عدهم ما سمي ضمائر متصلة كذلك، وهو تناقضهم في تحليلهم النحوي بوقوعهم أسرى قواعد وضعوها، وهي وجوب تأخر الفاعل عن فعله فـ(الرجال) في (الرجال ذهبوا) ليست فاعلًا بــل مبتدأ، وأمــا (الولد ذهب) فعــد فاعله ضميرًا مســتترًا (هو)، ومثله (البنت ذهبَتْ) فاعله ضمير مســتتر (هي) والتاء علامة تأنيث، وقال إن انســجام المنهج يتطلب عدّهم الفاعل في (الرجال ذهبوا) ضميرًا مستترًا والــواو علامة للجمع؛ ولكنهم لم يفعلــوا لأنها تتخلف حين يتأخر الفاعل عــن الفعل (ذهــب الرجــال)[3]. وذكر هنــا أن النحويين واجهوا مشــكلة اجتماع الضميــر المتصل والفاعل الظاهر في لغة (أكلوني البراغيث) كما في قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الأنبياء-٣]، ولذلك عدوا

---

(١) انظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالتواب، ص٨٠.

(٢) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١٦.

(٣) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١٦-١٧.

الضمير المتصل علامة والاسم الظاهر فاعلًا[1]، وعاد إلى ما سماه مصدر الفوضى كلها وهي قاعدة وجوب تأخر الفاعل عن فعله فنفى أن يكون لها موجب، وأن معظم اللغات يقع الفاعل فيها قبل الفعل، ولا يخطر ببال لغوي استتار الفاعل بعد الفعل، وفي الفرنسية تظهر بعد الفعل علامات مطابقة؛ فلا يفكر لغوي أو غير لغوي بأنهما فاعلان، وبين أن النحويين لم يكن ليصرّوا على ولاية الفاعل للفعل لو كانت المطابقة بينهما متحققة في كل سياق (الرجال وصلوا/ وصلوا الرجال)، ولم يفت أستاذنا احترازه من الظن أن النحاة أطبقوا على ذلك فذكر أن منهم من عدّ الضمائر المتصلة علامات ونقل عن السيوطي[2] نصًا في ذلك، وهو قول المازني وغيره. وذكر أن من اللغويين المعاصرين من عدّها علامات مثل إبراهيم السامرائي[3]، ومضى يحتج لقوله بأن الضمائر المتصلة علامات بحجج وموازنات بلغات أخرى لينتهي إلى "أن ما سمّاه بعض النحاة ضميرًا وأعربوه فاعلًا ليس إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة في اللغة، وأنّ الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا) أو (ذهب الرجال)"[4]. ومن الغريب أن يغفل أستاذنا عن أنّ الأصل في اللغات الساميّة، ومنها العربية، المطابقة بين الفعل والفاعل، قال رمضان عبدالتواب "وتدل مقارنة الساميّة، أخوات العربية، على أنه في تلك اللغات، يلحق الفعل علامة التثنية والجمع، للفاعل المثنى

---

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٢٤. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٩٨.

(٣) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٢١٨.

(٤) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص٢٢.

قراءات معاصرة للتراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة (بحوث المؤتمر الدولي الثامن للتراث اللغوي والبلاغي) كلية دار العلوم جامعة المنيا ٢٠١٨/٣/٢٦ - ٢٨ م ١٤٣٩/٧/٢٦ - ٨/٨/٢٠١٨
بحوث محكمة مقدمة في

والمجمـوع، كما تلحقه علامـة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثًا سـواء بسـواء"[1]، وضرب أمثلة من اللغات الساميّة وشـواهد على استعمالها في القرآن والشـعر، وقال إن الفصيحة استغنت عن علامة المطابقة حين يتأخـر الفاعل عن الفعل، وأشـار إلى اتصال هـذه المطابقة في اللهجات العربية المعاصرة[2].

٣-كثرة إيراد نصوص التراث:

ومـن حضور التراث في أعمال داود عبده كثرة إيراد نصوص التراث في بعـض مباحثـه، مثـال ذلـك ما نجـده في معالجتـه الفريدة "الاسـم الموصـول اسـم هـو أم أداة تعريـف"، إذ ذكر أنه "لاحـظ القدماء علاقة (الاسـم الموصول) بأداة التعريف"، ثم قال "وقد اختلف حول (الـ) في مثل (قد أفلح المتقي ربه)"، ونقل نص السـيوطي "فالجمهور أَنَّهَا تكون اسْـما مَوْصُولا بِمَعْنى الَّذِي وفروعه، وَذهب الْمَازِني وَمن وَافقه إِلَى أَنَّهَا مَوْصُول حرفٌ، وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنَّهَا حرف تَعْرِيف وَلَيْسَـت مَوْصُولَة، واستدلا بتخطـي الْعَامِل لَهَا، ورُدَّ بِعَود الضَّمِير عَلَيْهَا فِي نَحْو قد أَفْلح المتقي ربه، ورُدَّ الأول بِأَنَّهَا لَا تؤول بمصدر وَالثَّانِي بِدُخُولِهَا على الْفِعْل"[3].

أمـا (الـذي) وفروعـه فذكر اتفاقهم علـى عدها أسـماء ونقل قول

---

(١) رمضـان عبدالتـواب، المدخـل إلـى علم اللغـة ومناهج البحـث اللغـوي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.، ٣٠٠.

(٢) رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٣٠٠-٣٠٧.

(٣) جلال الدين السـيوطي، همع الهوامع في شـرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنـداوي، المكتبـة التوفيقية - مصـر، ١: ٣٢٩. وانظر: داود عبـده، أبحاث في الكلمة والجملة، ط١، دار الكرمل، عمّان، ٢٠٠٨م، ص٧.

السيوطي المبين تصنيفها في الأسماء[1]، وقال تعليقًا على ذلك "ويخيّل إلي أنّ ما دعا إلى اعتبار (الذي) وفروعها أسماء أنّها -في نظر النحاة- تقع موقع الاسم، فهي تقع، مثلا، موقع المبتدأ في قولنا (الذي كان هنا صديقي)، وموقع المفعول به في قولنا (رأيتُ الذي ضرب أخاك) إلخ. أقول (في نظر النحاة) لأنها في الواقع ليست (مع جملة الصلة التي تليها) سوى صفة لموصوف محذوف كما سأوضح بعد قليل"[2]. ولعله يمكن إضافة كونها تبدأ بحرف التعريف (أل).

وهو يضرب أمثلة للتعريف بـ(ال) وأخرى للتعريف بـ(الذي)، ثم يقول "والفرق بين (ال) و(الذي) في الأمثلة السابقة هو أن (ال) تعرّف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة و(الذي) تعرف الصفة حين تكون جملة. وهذا يبدو جليًا إذا درسنا ظاهرة المطابقة في اللغة العربية"[3]. وبعد تعداد أنواع المطابقة وقف عند المطابقة بالتنكير والتعريف، وهنا بيّن أن النكرة يمكن أن تنعت بالجملة (رجل طال غيابه) والمعرفة أيضًا تنعت بالجملة ولكن معرفة بـ(الذي): (الرجل الذي طال غيابه)، وتوقف هنا مستحضرًا نصًا من (الأشباه والنظائر) يعد فيه (الذي) اسمًا نكرة تعرفه جملة بعده هي صلته[4]. ثم قال "وهذا عكس الرأي الذي أبديته

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢: ٨٢، ٨٣.

(٢) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص٧.

(٣) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص٨.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٨٣.

وهــو أنّ (الصلة)، أي الجملة الصفة، نكرة يعرفها (الاســم الموصول)[١]. ونقل نصًّا من كتاب (أسرار اللغة)[٢] وآخر من (الأشباه والنظائر) عن ابن يعيش[٣]، ثم يقول "وكل هذا يشير بوضوح إلى أن معظم النحويين يعتبرون صلة الموصول (الجملة الصفة) شــيئًا زائدًا أو فرعًا يدور في فلك الاســم الموصول باعتباره الأصل"[٤]. ثم ينتهي إلى أن ثمة قولا يسند مذهبه، وهو ما جاء في (شــرح المفصل) "يقول بعضهم إنّ الموصول وحده لا موضع له مــن الإعراب، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تمّ بصلته"[٥]. "ولكن هــذا الــرأي طغى عليه الــرأي الآخر. انظر إلى ابــن يعيش يعترض على صاحــب الــرأي الســابق"[٦]. وينقل نص ابــن يعيش[٧]. ثــم ينقل قول ابن جنــي الذي يصفه بالخروج عن إجماع اللغويين وهو قوله "ومن ذلك أنهم لمــا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كمــا وصفوا بها النكرة ... أصلحوا اللفظ بإدخال "الذي " لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه"[٨]. ثم علق بقوله "غير أن هذا الرأي الصائب

---

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة،ص ٩-١٠.

(٢) أبوالبركات الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٩٣.

(٤) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١٠.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٩٧.

(٦) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١١.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٩٧.

(٨) ابن جني، الخصائص، ١: ٣٢٢.

لـم يعره أحـد انتباهًا"[1]. ولسـت أرى نـص ابن جني صريحًـا بما أراد أسـتاذنا؛ فابن جني يشـير إلى (أل) التعريف في الاسم الموصول، فهي لا يمكن مباشـرتها جملة الصلة بنفسها بل بالاسم الموصول (لذي)، ومضى إلى تحليل الاسم الموصول مشيرًا إلى نصوص تراثية أخرى يعالج قضايا تثيرهـا قضية الاسـم الموصـول، وهذا كله يبين مدى حضـور التراث في أعمال أسـتاذنا. وكنت وددت أن لو أشار إلى الموقف من أسماء الموصولة المشتركة (منْ وما، وأي) وهي عندي ضمائر.

(١) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص١١.

خاتمة

موضوع حضور التراث واسع في أعمال داود عبده الثرية المتنوعة، واجتزأت ببعض ما ضمه كتابه (دراسات في علم أصوات العربية)، وكتابه (أبحاث في الكلمة والجملة)، وتبين لنا أن هذا التراث العربي حاضر في إعماله حين يريد المدافعة عنه وتبين الحق فيه والتقدمة، وهو حاضر حين يراد مناقشة بعض ما جاء فيه من قضايا اللغة تقتضي المراجعة وإبداء الرأي، وتبين حضور هذا التراث في الحرص على الإحالة إليه أو نقل نصوص منه لأهميتها، وداود عبده بهذا زويت له معارف اللغة الحديثة والتراثية فأحسن الإفادة منهما بلغة واضحة دقيقة وافية بأغراضها.

المصادر والمراجع:

الأنباري: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت ٥٧٧هـ):

-الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة،١٩٦١م.

-أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧.

أنيس: إبراهيم(ت ١٣٩٧هـ):

من أسرار اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

بروكلمان: كارل(ت ١٩٥٦م.):

فقه اللغات الســامية، ترجمة: رمضــان عبدالتواب، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م.

بشر؛ كمال محمد(ت ١٤٣٦ه):

دراســات في علم اللغة، القســم الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م.

ابن جني؛ أبوالفتح عثمان (ت٣٩٢):

-الخصائص،تحقيــق: محمــد علــي النجــار، دار الكتــب المصريــة، القاهرة، ١٩٥٤م.

-ســر صناعــة الإعراب، ط٢، حســن هنــداوي، دار القلم، دمشــق، ١٩٩٢م.

ابــن الحاجــب؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس(ت٦٤٦):

الشــافية في علمــي التصريف والخط، تحقيق: صالــح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.

حسان؛ تمام(ت ١٤٣٢ه):

مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

الزمخشــري، أبو القاســم جــار الله محمود بن عمــرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ):

المفصــل في صنعــة الإعــراب، علي بــو ملحم، ط١، مكتبــة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م.

السامرائي؛ إبراهيم (ت ١٤٢٢هـ):

الفعل زمانه وأبنيته،ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ):

الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١ه):

- الأشباه والنظائر، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

عبدالتواب: رمضان(ت ١٤٢٢ه):

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

عبده؛ داود:

-أبحاث في الكلمة والجملة، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م

-دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير في الأردن عام ١٤٣١ه-٢٠١٠م.

أبوالفداء؛ عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد(ت ٧٣٢ هـ):

- الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.

فريحة؛ أنيس(ت ١٤١٤ه):

"منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري"، الأبحاث، السنة١٤، ج٢، حزيران ١٩٦١م.

ابن عقيل؛ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ):

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين محمد عبدالحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

ابن مالك؛ أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني(ت ٦٧٢هـ):

-شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

ابن هشام؛ أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ):

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي(ت ٦٤٣هـ):

-شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

بحوث محكمة مقدمة في قضايا التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
المؤتمر العلمي الثالث (التراث اللغوي في ضوء المناهج الحديثة)
٢٠١٥/٤/٣٠م - ١٤٣٦/٧/٢٩هـ